الديمقراطية في العالم الثالث

أحمد أهل السعيد*

ملخص:
يروم هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفاهيم الديمقراطية من مختلف المقاربات العلمية، مع إبراز الإشكالات التي تطرحها هذه المفاهيم. فضلا عن التطرق لإشكالية الديمقراطية في العالم الثالث، مع اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.
كلمات مفتاحية: الديمقراطية، العالم الثالث، القانون الدستوري، علم النفس، علم الاجتماع.

Abstract: This article aims to shed light on the concepts of democracy from various scientific approaches, while highlighting the problems posed by these concepts. In addition to addressing the problem of democracy in the third world, with proposing appropriate solutions to address it.
Keywords: democracy, the third world, constitutional law, psychology, sociology.

(*) طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس،المغرب.
ahmedahlessaid@gmail.com

مقدمة:

يعد المجتمع أساس وجود النظام السياسي، لذلك يستطيع المجتمع تغيير النظام السياسي وفق ما يشاء حسب ما تستلزمه العوامل النفسية والاجتماعية، وهذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر. لذلك تختلف الأنظمة السياسية وفق اختلاف المجتمعات.

إن كل نظام سياسي يحمل البصمات النفسية والاجتماعية للمجتمع الذي أفرزه. لذا لا يمكن فصل النظام السياسي عن المجتمع الذي أنتجه. لهذا لا يمكن تصور نظام سياسي من دون مجتمع، لكن يمكن تصور مجتمع من دون نظام سياسي.

يعد النظام السياسي نتاج مسار من التراكمات الخاصة بكل مجتمع على حدى. لكل مجتمع نظامه السياسي الذي يعكس مساره التاريخي وخلفياته الاجتماعية والنفسية. وهذه العوامل هي المحددة لنجاح أو فشل أي نظام النظام السياسي، مهما كانت طبيعته ديمقراطي أو ديكتاتوري.

حاولت دول العالم الثالث أن تتبنى المؤسسات الديمقراطية الغربية، لكنها فشلت في تحقيق الديمقراطية. وهو ما يدفعنا إلى إلقاء الإشكالية التالية: ما سبب فشل الديمقراطية في الدول العالم الثالث؟، وكيف يمكن معالجتها؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين: الأول حول الديمقراطية وفق مقاربات علمية متعددة، والثاني حول واقع الديمقراطية في العالم الثالث.

المطلب الأول: الديمقراطية وفق مقاربات علمية متعددة

ظهرت الديمقراطية في العصر القديم (الفقرة الأولى)، لكنها تطورت في العصر الحديث من جانب المدارس العلمية التي قدمت لها العديد من المقاربات العلمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نبذة عن الديمقراطية الغربية

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تنطق باللاتيني ب" ديموكراسي" يرجع تاريخها قبل القرن السادس قبل الميلاد، وهي مركبة من كلمتين "ديموس"، وتعني عامة الشعب بينما " كراسي" تعني القوة أو السلطة، وبهذا تكون الديمقراطية هي حكم الشعب، حيث ترتكز على المبدأ الرئيس المتمثل في صنع القرار، من خلال المشاركة السياسية التي يستطيع بمقتضاها المواطن التأثير في السلطة الحاكمة حتى لا يبق أسيرا لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ظهرت هذه الطريقة في الحكم في اليونان (أثينا)، عندما كان الشعب يشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف شؤون حياته دون أي وسيط، من خلال لجوء الشعب إلى

منطقة واسعة المـدى تدعى أكورا، وهذا ما يعرف بالديمقراطية المباشرة. إلا أن التزايد الديمغرافي للـشعب واتساع المناطق وتعددها حال دون ممارسة هذا النوع من الحكم من الناحية العلمـية. لذلك حل محلها طريقة مختـصرة، فيها يقوم الشعب بتصويت على أشخاص ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف نواحي حياتهم، لفترة زمنية محددة كوسطاء بين الشعب والسلطة، وهذا ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية.

وبالتالي، الديمقراطية فكـرة تجد سندها في القصر القديم (اليونان)، حيث كانت أثينا تتكون من ثلاث طبقات: العبيد، الأجـانب، السكان الأحرار، غير أن استحواذ الطبقة الأخيرة على الحكـم إلى جانب الأمراء والملوك، حـال دون ممارسة فلسفـة ديمقراطية حقيقـة. حيث تم التركيـز على الجانب النـظري فقط، واستـبعد الأجانـب من نطاق تطبيقها. ممـا جعلنا نعد الديمقراطية اليونـانية رائدة في مجال المثالية دون الواقعية، والمفارقـة ما بين الفلسفة كمثال والديمقراطية كممارسة، جعلت التجربة الديمقراطية في اليونـان محدودة الأمد. وما إعدام الفيلسوف سقراط بحجة إفساد عقول الشباب، إلا دليل على ذلك، هذا بالنسبة للعصر القديم.

أما بالنسبة للعصر الـوسيط، فقد اختلف الوضع جذريـا أثناء سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، حيث انقلبت من جـديد كل مفاهيم الديمقراطية رأسا على عقب في القـرون الوسطى أو ما يعرف بعصر الظلام الذي كانت فيه أوروبا تعيش تحت حكم الكنيسة، بـاعتبارها يد الله في الأرض، فهي التي مـن حقها أن تقول ما يجوز التفكير فيه ومـا لا يجوز، كما أنها الوحيدة التي من حقهـا أن تصف الدولة بالشرعية أو غير ذلك، نظرا لمـا تمتلكه من سلـطة تتمثل بـالأساس في منح صكـوك الغفران من قبل الكنيسـة التي كانت تستخـدم الدولة لتطويع الـشعب وتخديره بثقافـة ثيوقراطية، مفادها أن طـاعة الحاكم تجـسيد لطاعـة الله، حيث كانت الكـنيسة بمثـابة محاكم للتفتـيش في ضمائر الشعـوب ومقاضاتهم، وهكـذا تمت مصادرة حيـاة العديد من المفـكرين أهمهم: كوبرنيك وغـاليلي وديكارت، بسبب اكتشـافاتهم العلمية. وفي هذه المرحلة استخـدم الدين كإيديـولوجية سيـاسية لإضفاء الـشرعية على الحكام، كما تكشف لنا ذلك العبارات التالية:

لويس الرابع عشر : السلطة تـؤول إلى الملوك بتفويض من العناية الإلهية ، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطتهم إلا أمام الله الذي خولهم إياه.

لويس الخامس عشر : " لم نتلق التاج إلا من عند الله، ولنا وحدنا ممارسة سلطة سن القوانين، ولا نخضع في عملنا لأحد " .

كان ذلك في ظل نظـام إقطاعي، أدى إلى خـلق طبقات الأثريـاء والعبيد. اسـتمر هذا الـوضع في أوروبا لمـدة ألف عام حـتى عصر الأنـوار الذي عمل فـيه الفلاسفة على

مواجهـة هذا الفكـر الزائـف. كل هذه المجهـودات التي قـام بها هـؤلاء الفلاسفة (مونتـسكيو، بودان، هـوبس، لوك، روسو...) لم تـذهب هباء منـثورا، حيث مهدت الطريق لقيـام ثورات القرن التاسع عشر التي تمردت على الفكر الذي ساد في القرون الـوسطى، وأقامت محله فكر العصر الحديث: سيادة الشعب، حقوق الإنسان، فصل السلطات، الدستور، استقلالية القـضاء ...، كل هذه المبادئ تم تضمينها في دساتير العصر الحديث.

وبالتالي، الديمـقراطية الغربية، تعد تجسيد لمسار التاريخ الغربي، من العصر القديم مـرورا بالعـصر الوسيـط حتى العـصر الحديث. أمـا العالم الثـالث حاول تـقليد الديمقراطية الغـربية دون مراعاة الاعتبارات النفسية والاجتماعية، مما أدى إلى أزمة ديمقراطية.

الفقرة الثانية: الديمقراطية وفق مقاربات علمية

تعد العلوم السياسـية علم يهتم بدراسة الـظواهر السياسيـة. وفي إطارها نميز بين ثلاث مدارس أساسية:

- علم النفس السياسي: هو الذي يـدرس الظواهر السياسية، انطلاقا من العوامل النفسية لدى الأفراد والجماعات[١] .
- علم الاجتـماع السياسي: هـو الذي يدرس الـظواهر الـسياسيـة، انطلاقا من العوامل الاجتماعية[٢] .
- القانون الدستوري هو الذي يدرس الظواهر السياسية، انطلاقا من النصوص الدستورية.

وإذا قمنا بإسقاط هذه المدارس على موضوع الديمقراطية. فإن لكل مدرسة مفهومها الخاص للديمقراطية. بالنسبة لمدرسة القانون الدستوري، فهي ترى أن الديمقراطية تتمثل في المـؤسسات الـديمقراطـية (فصل سلـطات، استقلالـية القضـاء، حقوق الإنـسان...)، ويـكفي أن تتـضمن دسـاتير الـدول هذه المـؤسسـات لترتقي إلى الديمقراطية.

وإذا سلـمنا بصحة فكـر المدرسة الدسـتورية. فجميع دول المغـربي العربي تتبنى المـؤسسات الديـمقراطية الفـرنسية في دسـاتيرها، وكذلـك هناك بعض دول الشرق الأوسط تتبنى في دسـاتيرها المؤسسات الديمقراطيـة البريطانية، نفس الشيء ينطبق على دول أمريكا اللاتينية التي تتبنى في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية الأمريكية. لكن الأوضـاع الـديمقراطية الموجودة في الدول الغـربية ليست هي الموجودة في العالم الـثالث. لذا لا يمكن نقل المؤسسات الديمقراطية من مجتمع إلى أخر، لأن لكل مجتمع نفسيـة مختلفة عن الأخـر. حيث أن المؤسـسات الديمقـراطية هي ثمـرة تطور كل

مجتمع. لذلك لكل مجـتمع مؤسساته الديـمقراطية المختلفة عـن الأخر. ففي فرنسا نجد الدولة مركزيـة، وهذا منسجم مع نفسية المجتمع الفرنسي المؤيدة لتدخل الدولة. أما الـدولة في الولايات المتحدة نجـدها لامركزية، لأن نفسيـة الشعب الأمريكي تؤيد الحريـة وترفض تـدخل الدولة. أمـا بريطـانيا لا تتـوفر على دستـور مكتوب، لكن الأعراف الـدستوريـة مكرسـة في نفسيـة المجتمع البريـطاني. وعليه المـؤسسات الديمقراطية البريطـانية والفرنسية والأمريكية هي صالحة فقط لهذه الدول، لذلك لا يمكن نقلها إلى دول أخرى.

وبـالتالي، نقل مؤسسات ديمقـراطية على مستوى الوثيقـة الدستورية، لن يؤدي إلى تحقيق نفس الديـمقراطية الموجودة في الدول المنقولـة عنها هذه المؤسسات، لأن هذه الأخيرة بـشكل من الأشكال، التنظيمات الرسميـة للمجتمع، هنا لا تحمل فقط معنى قانونيا، بل أيضا معنى سوسيولوجيا[٣] .

إن الفصل بين الديمقراطية والعوامل النـفسية والاجتماعية التي أنتجتها الهدف منه جعل الصورة غير واقعـية، من خلال التركيـز على الجانب الـدستوري. العـديد من الدول تصدر دساتير جديدة قصد تغيير المجتمع، لكن عند إصدار الدستور لا يتغير المجـتمع، لأن الدسـاتير لا تستـطيع تغيـير نفسيـة المجتمـع، كيف يمكن لـوثيقة دستوريـة أن تغير نفسيـة المجتمع التي تكـونت في قرون؟، هـذا غير ممكن في علم النفس السياسي وعلم الاجتماعي السياسي، لكنه ممكن في نظر المدرسة الدستورية.

لا يمكن فـصل المجتمع عن الـديمقراطـية في علم النـفس السيـاسي وعلم الاجتماع الـسياسي، لأن العـالم يتوفـر على العديـد من الأنظمـة السـياسيـة المتبـاينة وفق الخصـائص النفسية والاجتماعية لكل مجتمع. لذلك ليست الأنظمة السياسية مجرد قـواعد قانونية تقنيـة، كما ترى المدرسة الدستـورية، بل هي نتاج سيرورة تاريخية مرتبطة بكل مجتمع.

لذلك لكـي ينجح أي نظام سياسي يجب أن يعكس نفسـية المجتمع الذي يتواجد فيه، وإذا لم يتحقق هذا الشرط يفشل النظام السياسي. وهذا الفشل يظهر في الواقع عندما يصبح النـظام عاجـز على التقدم والنجـاح، ويتعرض بـاستمرار للعـرقلة من قبل العوامل النفسية والاجتماعية المتعارضة معه.

عندمـا نتكلم على نفسية المجتمعات، فإننا نقـصد بذلك مجموعة من العوامل المتعلقة بالعـادات، الأعراق، الدين، المعتقدات، اللغة، والتـاريخ...، تجتمع فيما بينها وتتفاعل وتنتج نفسية المجتمعات.

وبالتالي، عندما نتكلم على نفـسية المجتمعات نقصد تحديدا هذه العوامل الاجتماعية والنفسية الـتي أنتجها المجتمع. ومادامت هـذه العوامل مختلف من مجتمع إلى أخر،

فإن نفسيات المجتمعات، ستضل كذلك مختلفة عن بعضها. واختلاف نفسيات المجتمعات هو أساس اختلاف النظم السياسية، هذا التفكير يعد الأساس الذي تقوم عليه نظريات علم النفس السياسي الذي وضع لبناته الأساسية نيقولا ميكيافيلي وغوستاف لوبون.

ترى المدرسة الدستورية أن اختلاف الديمقراطية في الدول يرجع إلى اختلاف المؤسسات الديمقراطية لتلك الدول. بينما مدرسة علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي يريان أن اختلاف المجتمعات هو الذي أدى إلى اختلاف المؤسسات الديمقراطية لكل دولة، لأن هذه الأخيرة في نظر مدرسة علم النفس السياسي وعلم الاجتماعي السياسي ليست إلا انعكاس للمجتمع.

تعد مدرسة القانون الدستوري في نظرنا مدرسة مثالية، لأنها تدرس الديمقراطية انطلاقا من الدستور، ولا تعطي للعامل الاجتماعي والنفسي أي أهمية. في حين أن هذين العاملين الذين تهملهما المدرسة الدستورية هما المسؤولان عن بلورة الوعي السياسي الذي يقوم عليه المجتمع الديمقراطي.

تعد المدرسة الدستورية أن المؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في الدساتير قادرة على تغيير أو إصلاح المجتمعات. في حين أن علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي يؤكدان على أنه ليس للنصوص الدستورية أي دور في تغيير أو إصلاح المجتمعات، وإنما دورها فقط هو تنظيم المجتمع، وحتى تحقيق هذا الهدف (تنظيم المجتمع) متوقف على شرطين هما: أولا أن يكون المجتمع واعي، يوفر هذا الشرط بيئة مناسبة تساعد على تطبيق الديمقراطية، لأن وعي المجتمع بأهمية الديمقراطية ستجعله يطبقها ويدافع عنها ويحميها. وثانيا أن تعكس المؤسسات الديمقراطية نفسية المجتمع، بمعني يجب أن يكون المجتمع هو من أنتج الديمقراطية، وليس تقليدا للدول الأجنبية، والمؤسسات الديمقراطية التي لا تعكس نفسية المجتمع تفشل، مهما بلغت من كمال. هذا لا يعني أن المشكل في المؤسسات الديمقراطية، وإنما في نفسية المجتمع الذي لا تلاءمها هذه المؤسسات.

تحاول المدرسة الدستورية دراسة علاقة الديمقراطية بالمجتمع بمعزل عن ماهو نفسي واجتماعي، لذلك تركز على العوامل القانونية وتهمل العوامل الأخرى، كأن المجتمع هو آلة ميكانيكية خالي من التفاعلات النفسية والاجتماعية.

علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي يريان أنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن العوامل النفسية والاجتماعية التي نشأت فيهما. لذلك فهما لا يدرسان الديمقراطية بطريقة ميكانيكية، كما تفعل المدرسة الدستورية التي ترى أن المقتضيات القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية قادرة على إصلاح أو تغيير

المجتمع.

كما تحصر المدرسة الدستورية الديمقراطية في الدول، في حين أن علم النفس السياسي وعلـم الاجتماعي السياسي يريـان أن تحقيق الديمقراطيـة متوقف على المجتمع، لذلك يعرفان الدولة بأنها مجموعة من الأفراد يحملون نفسية المجتمع الذي يتواجدون فيه.

المطلب الثاني: واقع الديمقراطية في العالم الثالث

إن الحديث عن الـديمقراطية يستلـزم منا تحديد مفهـومها (الفقرة الأولى)، ثم طرح الإشكالات العملية التي تواجه تطبيقها في العالم الثالث (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الديمقراطية

إن أبسط مفاهيم الديـمقراطية، تعرفها بأنها حكم الشعب نفسه بنفسه، لكن إذا كان الشعـب غير واعي كيف سـيحكم؟. من هـذا المنطـلق رفض الفيلـسوفـان سقراط وأفلاطون الديـمقراطية، واعتبروها حكم غوغـاء (فوضوي)، لأن الشعب الواعي هو فقط المؤهل لكي يحكم نفسه بنفسه.

تعيش شعـوب العالم الثالث في مؤسسات ديمقراطية شكلية. حيث يعتقد أن تطبيقها كافي لترقـي الدولة إلى الديمقراطية. لكل عندمـا تتبنى دول العالم الثالث في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية لا يتغير الواقع. وهو ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: لماذا لم تتحقق الـديمقراطية رغم تبنى المؤسسات الديمقراطية الغربية في الدساتير العربية؟، لأن تلك المؤسسات لم تنتجها المجتمعات العربية، وإنما تم تبنيها تقليدا للغرب، دون أن تراعي اختلاف العوامل الاجتماعية والنفسية الخاصة بكل مجتمع.

يـركزون في دول العالم الثالث على آليات ممارسة الـديمقراطية (الأحزاب السياسية، الدستـور، البرلمان ...) دون الاهتمام بالإنسان الـذي سيمارس الديمقراطية، كما أن جل الدراسـات المتعلقة بالـديمقراطية تـصب في المنحى المؤسـساتي، وتهمل علاقة المفهوم بـالمجتمع، نحن أكيد لا نقصي الدور الذي تـلعبه هذه المؤسسات، لكن دورها يبقى منحـصر في نهاية المطاف في المساهمة في بـناء الديمقراطية، على خلاف المجتمع الـذي يلعب دور مـباشر في تكـريس ثقـافة الـديمقـراطية لـدى وعي الأفراد، لأن الديمقراطية تربية وثقافة، وبعد بناء الوعي المجتمعي (المرحلة الأولى) يمكن الحديث حينها عن المؤسسات الديمقراطية (المرحلة الثانية)، لأن الأفراد أصبحوا مؤهلين لها.

مـن منطلق أن الديمقراطية ثقافـة، فهذا يقتضي منا التطرق للـتربية باعتبارها تعطي اللبنات الأسـاسية لبنـاء شخصية الإنـسان الديمقـراطي، فإذا كانـت هذه التربية ديمقراطية، فمن المـنطقي أن تخلق إنسان ديمقـراطي، أي حامل لثقافـة ديمقراطية تخـول له ممارستها على صعيـد المؤسسات الـديمقراطية. أمـا إذا كانت التربية غير ديمقراطيـة، فإنها ستنشـأ، وفقا لذلك إنسـان غير ديمقراطي. لكن نفـسيا لا يوجد

إنسان ولد مستبدا، بل هو ضحيـة لمشروع مجتمعي سلبه حريته وحوله إلى ضحية في يد الظروف والقدر .

عندما نتكلم عن فشل التربـية في بناء إنسان ديمقراطي في مجتمعاتنا، فنحن في نفس الـوقت نتكلم على فـشل الأسرة والتعليم والـنخب والإعلام، باعـتبارهم المـساهمين الأساسيين في بناء الوعي المجتمعي.

فكيف لطفل مورست عليه السلطة الأبوية في الأسرة، والسلطة البيداغوجية في التعليم، والسلطة الاجـتماعية في المجتمع، والسلطة الإداريـة في المرافق العمومية...، أن يكون ديمقراطيا؟، من أين ستأتـيه الثقافة الديمقراطيـة؟، وهو في جميع نواحي حياته من الطفولة حـتى البلوغ، تربى وتـرعرع في الاستبداد، وعندمـا يصل إلى مرحلة البلوغ، يجد نفسه مؤهلا لإعادة إنتاج الاستبداد سواء عن علم أو من دون علم[٤] .

تبـين لنا الممارسة الديمقراطية أن هناك نوعين من الديمقراطية، هناك دول تعتمد على المفهوم الشكلي للديمقراطية، من خلال الانتخابات، فصل السلطات، البرلمان...، كدول العالم الثـالث. ودول أخرى وهي قليلـة تعتمد على المـمارسة الديمـقراطية كـثقافة وتربية وسلوك اجتماعي، شـكلا ومضمونا في مختلف نواحي الحياة. أو بتعبير أكثر وضـوح في سياق الديمقراطية يتم التمييز ما بين الـديمقراطية الشكلية والديمقراطية الجوهـرية التي ندعـوا إليها، وهناك اختلاف جـدري ما بين الممارستين، فبـالنسبة للأولى تـطبيقهـا عادة مـا يكون سـهل، من خلال التنـزيل الشكلي لـلمؤسـسات الديمقراطيـة[٥] . كما هو حال الدول العربية، أما الثـانية فوجودها يقتضي بناء وعي مجتمعي على مر سنوات من تراكم الممارسة الديمقراطية.

وبالتالي، هناك مفهومان للديمقراطية:

- مفهوم ينظـر إلى الديمقـراطية كمـؤسسات ديمـقراطية، وهـذا الاتجاه تمثله مدرسة القانون الدستوري؛
- مفهوم ينظر إلى الديمـقراطية كسلوك اجتماعي، وهذا الاتجاه يمثله علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي.

إن الديمقـراطية الحقيقيـة، تظهر في مستـوى وعي الأفراد وثقافتـهم وليس في بناء المؤسسات. لـذلك ما يجب التركيـز عليه، هو كيفيـة بناء الوعي المـجتمعي، وهذا قد يستغرق وقت طويل. بالتالي، فالأمـر يتعلق بمشروع مجتمعي يستلزم وجود تراكم تاريخي طويل.

كثيرا ما نسمع عبارة " تطبيق الـديمقراطية " . لكن هذه الأخيرة ليست وصفة جاهزة للتطبيق[٦] ، الديمقراطية أبعد من كل ذلك، لأننا نتكلم عن مشروع مجتمعي قد يأخذ قـرون يتم بنائه تـدريجيا، وهذا المشروع مـرتبط بمستـوى وعي المجتمع، أكثر من

ارتباطه بالاعتبارات القانونية أو السياسية. وهناك طريقتان لبناء الوعي المجتمعي:

– إما أن يتم بناء مشروع الوعي المجتمعي عن طريق المصادر المؤثرة فيه (الأسرة، التعليم، الإعلام، النخب..)؛

– وإما أن نترك لطبيعة أن تقوم بدورها (الأزمات،...) وهذه الطريقة ستأخذ وقت أكثر من الأولى.

الفقرة الثانية: الديمقراطية في العالم الثالث

تعد الديمقراطية أحسن وأفضل نظـام سياسي. لكن ليس المهم ماهو أفضل نظام بل ماهو النظام المناسب للشعوب العربية؟

يعد الوعي من تجليات المجتمع الديمقراطي، لذلك الشعوب الواعية هي الوحيدة التي يمكن لها ممـارسة الديمـقراطية. أمـا الشعوب غير الـواعية لا يمكن لهـا ممارسة الديـمقراطيـة إلا شكليا، حـيث عندمـا يكون المجـتمع واعي بقيمـة الديمقـراطية يـستخدمها بمـسؤولية في إطـار ما ينفعه. وعنـدما يكون المجتـمع غير واعي بقيمة الديمقراطيـة يستخدمهـا في الفوضى. لـذلك الوعي هو الـذي يحدد نجاح أو فشل الديمقراطية.

إن الاهتمام العربي بـالديمقـراطي، الهدف مـنه تحقيق ما وصل إلـيه الغرب، لكن الديمقراطية الغربيـة مرتبطة بالمجتمع الغربي، وبتاريخه وخصوصياته، ومعتقداته وديانته، وهويته وعرقه. كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها وأنتجت المجتمع الغربي. لـذلك لا يمكن نقلها وتطبيـقها في المؤسسات العـربية، لأن سياق نشـأتها وتطورها مختلف في المجتمعين. في العالم الثالث يريدون قطـف زهرة الديمقراطية بأقل تكلفة، وهذا ضد المنهج التاريخي الذي يستلزم ضرورة وجود مسار تراكمي من الممارسات الديمقراطية.

في المجتمعـات الديمقراطية يكون المجتمع أقـوى من الدولة، وهذه القوة تتمثل بشكل أسـاسي في الوعي المجتمعـي الذي يتجسـد من خلال مراقـبة المجتمع للـدولة وعدم خروجها عـن الديمقراطية. أما في المـجتمعات غير الديمقراطيـة نجد الدولة أقوى من المجتمع، لأن هذا الأخير يكون غـير واعي، لذلك يكون ضعيف، وهـو ما يتجسد من خلال العديـد من سلوكيات أهمها خـوف المجتمع من الدولة، وبمجـرد غياب الدولة يتحـول المجتمع غير الديـمقراطي إلى فوضـى. إذا حكمت الدولـة بطريقـة مستبدة المجـتمع الديـمقراطي، فـإن هذا الأخيرة يثـور على الدولـة. لكن في المجتـمعات غير الديمقراطية حينما تحكم الدولة بطريقـة مستبدة المجتمع غير الديمقراطي، فإن هذا الأخير يخضـع وينضبط للدولـة. لكن إذا حكمت الدولة بطـريقة ديمقراطية المجتمع غير الواعي، فإن هذا الأخير يحـول الديمقراطية إلى فـوضى، وفي هذه حالة يجب أن

تكون الدولـة قوية لمواجهة الفـوضـى. لذلك ليست صـدفة أن تحكم المجتمعات غير الديمقراطية مـن قبل الدول المركزية، وتحكم المجتمعـات الديمقراطية من قبل الدول اللامركزية.

يعد التنظيم أهم ميزة تتمتع بها المجتمعات الديمقراطية، لذلك هي لا تحتاج إلى تدخل الدولة، لأنهـا تنظم نفسها بـنفسها. على خلاف المجتمع غير ديـمقراطي الذي تكون فوضـى أهم ميزاته، لذلك يتعين على الدولة التدخل لضبط المجتمع.

إن الديمقراطية الحقيقية يقودها الـديمقراطيون الحقيقيون الذين تظهر الديمقراطية في سلوكياتهـم اليومية، وليس في خطابـاتهم التي تغازل أوهام المجتمع. رغم أن هذه الأوهام لم تحقق للمجتمعات أي نفع، لكنها لا تزال تصدقها.

يطـالب الكثيرون في العـالم الثالث بـدولة ديمقـراطية، لكنـهم لا يطالبـون بمجتمع ديمقراطي، فهم يتحـدثون فقط عن الدولة، ولـيس عن المجتمع، لكي يلغو دورهم في الديمقراطية، في حين أن المجتمع هو الذي أنتج الدولة وليس العكس.

عندما نجد المجـتمعات الديمقراطيـة تحترم المؤسسات الديمـقراطية، فذلك لأن هذه المجتـمعات هي الـتي أنتجت تلـك المؤسسـات الديـمقراطيـة. أما في العـالم الثالث المؤسسات الديمقراطية في واد والمجتمعات في واد آخر، لأن هذه المؤسسات لم تنتجها مجتمعـات العالم الثالث، لـذلك هذه المجتمـعات لا تتقيد بهـا وتخضع لها عن وعي وقناعة، بل فقط حينما تجبر على ذلك بالقوة خوفا من العواقب.

إن التعـطش العربي للـديمقراطـية من أجل تقلـيد الغرب، يـمكن أن يتحقق فقط في الجـانب الاقتـصادي، لكن لا يـمكن أن ينطـبق على الجوانب الأخـرى. إن التغيرات السريعة التي يراها البعض عند بعض الدول الغنية، يقف ورائها العوامل الاقتصادية فقط. لذلك فالـتركيز على العوامل الاقتـصادية وتحسين ظـروف المجتمع، تنفع هذا الأخير أحسن من انتظار المسار الطويل الذي تستلزمه تحقيق الديمقراطية.

إن عد الغرب المعيار الـوحيد للديمقراطـية في العالم، يأتي في سياق الهـيمنة الثقافية الغربية عـلى العالم، لأن هناك العديـد من الشعوب ذات ثقافـات ومعقدات وديانات مختلفة، لذلك نحن أما تجارب ديمقـراطية تختلف وفق المسارات التاريخية الخاصة بكل مجتمع.

إن الإشكالات المتعلقة بالديمقـراطية في العالم الثالث لا تتعلق بالجوانب الدستورية. بقدرما تتعلق بأزمة المجتمع الديمقراطي، لأن الدولة الديمقراطية تتوقف على المجتمع الديمقراطي، وهذا الأخير يتوقف بدوره على وجود نفسية ديمقراطية للمجتمع، وهذه النفـسية تتحكـم فيها اعتـبارات تاريخـية واجتماعيـة...إلخ، وليسـت للاعتبارات القانونية أو السياسية أي دخل في تركيبتها أو تكوينها.

إن الديمقـراطية الحقيقية لا تقـاس بالدساتير أو المـؤسسات الديمقـراطية، بقدرما تقاس بالممارسة الـديمقراطية في مختلف نواحي حيـاتنا. إن الأزمة التي تعاني منها الدول العربية، هي أزمة وعي مجتمعي، وهذه الأزمة لا يمكن معالجتها بالمواد المالية أو بالنصوص الدستورية، لأنها أزمة معقدة تجمع بين ما هو اجتماعي ونفسي، لذلك معالجتها تحتاج مئات السنوات.

عندما سيرتقي الوعي المجتمعي إلى الديمقراطي، حنهما ستبني مؤسسات ديمقراطية تعكس نفسية المجتمع الديمقراطي، لكن تحقيق ذلك مسألة معقدة وبطيئة قد تحتاج قرون. والأمر ليس بالبسـاطة التي تتصورها المدرسـة القانونية، لأن الوعي تتحكم فيه عوامل نفسية واجتماعية، وليس للعوامل القانونية أي تأثير في الوعي.

إن الديمقراطيـة الحقيقية تتوقف على النفـسية الديمقراطيـة، ويتوقف تحقيقها على مسار من التراكـمات والتضحيات حتى تـرتقي نفسيات الشعـوب إلى الديمقراطية، وهذا الأمر قد يـأخذ قرونا ليتحقق، من الصعب تغيير نفسية المجتمعات التي تكونت في قرون. ولا يوجد أي قانون أو مؤسسات مهما كانت قادرة على القيام بذلك، وحتى التغيرات التي قـد تظهر في الواقع، تبقى مؤقتة وشـكلية لا تمس الجوهر، لأن نفسية المجتمعات تتغير تدريجيا حسب مستلزمات الواقع. وعندما ترتقي نفسيات الشعوب إلى الديـمقراطيـة، حينهـا يمكـن بناء دولـة ديمقراطـية تعكـس نفسيـة المجتمع الديمقراطي. وخـارج هذا الإطار لن تتحقق الـديمقراطية، لأنه لا يـمكن لنا أن نبني ديمقراطية في الأعلى (الدولـة) والاستبداد في الأسفل (المجتمع) مادام الأعلى ليس إلا انعكاسا للأسفل.

لذلك نحن لا نريـد ديمقراطية شكلية في الدولة، ونحن في حياتنا اليومية نعيش في ظل نظـام اجتماعي استبدادي. إن الاستبداد يوجـد في مختلف نواحي حياتنا من الأسرة والمدرسة مـرورا بالمجتمع إلى الحـكم، فلماذا حينما يتـعلق الأمر بالحكـام نندهش وننبهر لاستبدادهم، ونحن مختلف نواحي حياتنا استبدادية؟

إن الديمقراطية تبنى من الخاص إلى العام، وليس العكس. فمن يريد دولة ديمقراطية يجب أن يـكون هو أولا وقـبل كل شيء ديمقراطـيا. والدولـة ماهي إلا مجمـوعة من الأفراد الذي جـاءوا من المجتمع تشبعوا بقيمه ومبادئه، وعـندما يصلون إلى السلطة يعيدون إنتاج ما تشبعوا به من قيم سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية. فمن يريد ديمقراطية في مجتمع مستبد، كأنه يريد الديمقراطية في الهرم، والاستبداد في القاعدة، وهذا لن يغير أي شيء بل قد يـزيد الوضـع أكثر تعقيـدا. فليس كل خطورة إلا الأمام تؤدي إلى الخير، فـالكثير من الثورات غير المـدروسة التي تحكمت فيهـا المشاعر غير المسؤولة أدت بالأمم إلى الهاوية. وعندما نتعمق في ثورات العالم نجدها أغلبها خربت

الشعوب أكثر مما أصلحتها.

أصبحت الديمقراطية في العالم الثالث تقتصر فقط على الخطابات الفاعلون الرسميون. لكن عندما تسقط الدولة، وتتاح الحرية للمجتمع العربي، يحولها هذا الأخير إلى فوضى، والتاريخ العربي الحديث يتضمن الكثير من الأحداث التي تؤكد ذلك، أهمها عندما سقط الرئيس صدام حسين سنة ٢٠٠٣ فقد اقتحم الشعب مؤسسات الدولة وقام بسرقتها. كما أن الانتفاضات العربية سنة ٢٠١١ تعد أكبر تجربة خضعت لها الشعوب العربية، وكشفت حقيقتها. حيث عندما اندلعت الانتفاضة في مصر سنة استغل الفوضويين أجواء الحرية وقاموا بحرق الكنيسة، وسرقة المتحف المصري، ولو لم يتدخل الجيش لتأمين مؤسسات الدولة لتمت سرقتها جميعها. أما في ليبيا فكانت حالة خاصة من الفوضى لم يشهد لها التاريخ مثيلا منها، لا سيما عندما قام المتمردين بقتل القذافي بطريقة بشعة لا تمثل للقانون الدولي الإنساني أو حتى الدين الإسلامي بصلة. وكذلك نفس الشيء حدث في سوريا عندما استغل الفوضويين الحرية، ودمروا صواريخ الدفاع الجوي. ونلاحظ كذلك ما جرى في اليمن. كل هذه الأحداث رغم أنها متقاربة زمنيا تبين أن الشعوب العربية لم تستفد من الدروس، لأن نفس الأخطاء التي ارتكبت في العراق تكررت في مصر وليبيا وسوريا واليمن. إن ثورات الربيع العربية التي أسقطت بعض الحكام يجب أن تعلم أن الحاكم العربي لم يولد مستبدا، وإنما هو انعكاس للمجتمع الذي جاء منه، وحامل لتربيته وثقافته، وتبعا لذلك لا يمكن أن تؤدي هذه الثورات إلى تغيير جدري في المنطقة، بقدر ما ستكون معبر لثورات أخرى، ما دام الاستبداد متأصل في نفسية المجتمعات، لأن تغيير حاكم بحاكم لن يغير شيء، وإنما الذي يجب تغيره هو نفسيات المجتمعات. وعندما نعرف المسار الذي تأخذه نفسيات المجتمعات حتى تتبلور على حالها، سنقتنع أن تغييرها صعب، إلا بفضل أزمات تقلب مجرى الشعوب.

خاتمة:

نخلص مما سبق أن الديمقراطية في العالم الثالث، مثل النبتة التي نمت في أرض غير صالحة لزراعة، لذلك قامت معوجة، وهذه هي حصيلة الديمقراطية الشكلية. لذلك فمكان الخلل أصبح جد واضح في مجتمعاتنا، ألا وهي التربة، وكيف سنجدها خصبة؟. فوجود ديمقراطية يتوقف على وجود إنسان ديمقراطي يتوفر على أهلية لقيادة المشروع الديمقراطي: وهل يمكن أن نتصور إنسان ديمقراطي دون تربية وثقافة ديمقراطية؟، وهل يمكن أن نتخيل تربية وثقافة ديمقراطية دون مجتمع ديمقراطي؟ .

المراجع

– بيار بورديو، عن الدولة ترجمة نصير مروة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦ .
– دافيد أو.سيرز وأخرون، المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، ترجمة ربيع وهبة وأخرون، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠ .
– فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨ .
– روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٠ .
– غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة عادل زعير، هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢,
– موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة للدستورية الكبرى، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ .

الهوامش

١– دافيد أو.سيرز وأخرون، المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، ترجمة ربيع وهبة وأخرون، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٥ .
٢– فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٧ .
٣– موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة للدستورية الكبرى، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦ .
٤– بيار بورديو، عن الدولة ترجمة نصير مروة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٤٧٣
٥– روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٩ .
٦– غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة عادل زعير، هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤٣ .